منظمة الصحة العالمية

الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية

A/WGPR/2/4

١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١

التقرير الموجز لهيئة المكتب عن الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية (١-٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١)

موجز المناقشات والخطوات القادمة المقترحة

١- فيما يتعلق بالإصدار التالي من ورقة الأمانة، طلبت الدول الأعضاء عدة تحديثات تشمل ما يلي:

(أ) إدراج فئة رابعة بشأن الإنصاف (إلى جانب القيادة والحوكمة والنظم والأدوات والتمويل). وستشمل هذه الفئة توصيات تتراوح من إتاحة موارد التدابير المضادة للجائحة في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال البحث والتطوير، والتراخيص الطوعية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات اللازمة لتصنيع المنتجات والسلع الطبية، فضلاً عن التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة.

(ب) أن تحدد الأمانة التوصيات التي يجري تنفيذها بالفعل من خلال الولايات القائمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرات منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن دمج التوصيات المتشابهة للحد من مناقشات الدول الأعضاء وتركيزها.

(ج) أن تجري الأمانة، بالتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة، حصراً للآليات الدولية القائمة لتمويل التأهب والاستجابة، بما في ذلك آليات المؤسسات المالية الدولية.

(د) أن تعرض الأمانة على نظر الفريق العامل المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية، تحليلاً مفصلاً يحدد الفوائد والتحديات والمخاطر المحتملة لوضع صك جديد والخيارات المختلفة لتعزيز فعالية وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والامتثال لها، بما في ذلك فوائد وتحديات ومخاطر تعديلها.

٢- وفي معرض مناقشة البندين ٤ و٥ من جدول الأعمال، انخرطت الدول الأعضاء في نقاش ثري وموضوعي تم خلاله تحديد عدة مجالات ذات أولوية واضحة سواء تلك التي يوجد تقارب كبير في الآراء بشأنها أو التي مازالت هناك اختلافات حقيقية حولها. وحثّت وفود عديدة الفريق العامل على إعطاء الأولوية للمناقشة بشأن إصلاحات منظمة الصحة العالمية، بما فيها تلك التي لا يمكن تناولها من خلال العمل التقني العادي للمنظمة. وأعربت جميع الوفود عن التزامها باتخاذ إجراءات حقيقية وعاجلة لتقوية المنظمة وتعزيز قدراتها في

مجالي التأهب والاستجابة في المستقبل، فضلاً عن النظر في أهمية تنفيذ الإجراءات الفورية ذات الأولوية المقترحة لكبح هذه الجائحة، وأقرّت بأن الوضع الراهن غير مقبول في هذا الصدد.

(أ) يشكّل تعزيز فعالية وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والامتثال لها أولويةً واضحة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وهناك تباين كبير في الآراء بشأن أفضل السُبل لتحقيق هذا الهدف، مما يقتضي المزيد من العمل للتوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي استكشاف التحديات المحتملة التي تواجه تعديل اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك المجالات التي لا يمكن أن تشملها اللوائح. كما ينبغي مواصلة النظر في المجالات التقنية التي لا تغطيها اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والتوصل إلى فهم واضح للمخاطر المرتبطة باستبعاد أي منها. وأخيراً، يحظى استعراض التأهب الصحي الشامل بتأييد قوي من جميع الدول الأعضاء والأقاليم، وتعكف المنظمة والعديد من الدول الأعضاء على تجريبه حالياً.

(ب) فيما يخص الحوكمة، هناك تقارب قوي بين الدول الأعضاء حول التحسينات المحتملة على صعيد حوكمة المنظمة، بما يشمل التركيز على المجلس التنفيذي ولجانه الفرعية، والاعتراف بالحاجة إلى ربط التحسينات في حوكمة المنظمة بالجهود الرامية إلى تعزيز الهيكل الصحي العالمي. ولم يتسنّ بعد تحقيق توافق في الآراء بشأن إلى أي مدى ينبغي للفريق العامل أن يتناول جوانب حوكمة الهيكل الأوسع خارج نطاق المنظمة. وأُعرب عن تأييد واسع للتبادل المنهجي بين مختلف أطر المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن الهيكل الصحي العالمي توخياً لتفادي تجزؤ المناقشات وانعزالها.

(ج) فيما يخص الشؤون المالية، هناك توافق شديد على أن نموذج التمويل الحالي للمنظمة، سواء من حيث الكم أو النهج، ليس ملائماً لضمان فعالية التأهب والاستجابة على الصعيد العالمي، كما أن هناك اتجاهاً واضحاً لتأييد ضرورة أن ينسق الفريق العامل عمله مع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، من أجل تعزيز التمويل المستدام والمرن للمنظمة. وهناك تأييد قوي أيضاً لأهمية تعاون قطاعي الصحة والمالية من أجل العمل على نحو أكثر فعالية معاً ومع منظمة الصحة العالمية، ولجدوى تشاور الفريق العامل مع الجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة بشأن هذه المسائل، وإن تباينت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي للفريق العامل أن يتناول مسألة تمويل الصحة خارج نطاق تمويل المنظمة. غير أن هناك تأييداً واسعاً لإجراء تبادل منهجي للمعلومات والآراء من أجل منع تجزؤ المناقشات وانعزالها، فضلاً عن ضمان اتساق مناقشات الفريق العامل ونواتجه مع الأنشطة المضطلع بها في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف.

(د) وفي مجال الإنصاف، بما في ذلك الوصول إلى التدابير المضادة، فقد اتفقت الدول الأعضاء، تمشياً مع المقترح أعلاه، على أن الإنصاف داخل البلدان وفيما بينها، هو مبدأ بالغ الأهمية للنجاح في تحسين التأهب والاستجابة للجائحة على الصعيد العالمي. وسيتطلب ذلك مزيداً من العمل لبلورة تدابير محددة لمعالجة أوجه عدم المساواة في إمكانية الوصول على مستويي المنظمة والدول الأعضاء. وقد يشمل ذلك عدة محاور، من بينها: توزيع التدابير المضادة في الوقت المناسب وعلى نحو منصف، بما في ذلك اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وتعزيز النظم الصحية والربط بينها؛ والنهوض بأنشطة البحث والتطوير وتسريعها؛ وتعزيز النُظم التنظيمية؛ وتقاسم التكنولوجيا والدراية الفنية لتوسيع نطاق القدرات التصنيعية في جميع الأقاليم من خلال التراخيص الطوعية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ والحماية الاجتماعية وتقوية النظم الصحية والتغطية الصحية الشاملة.

(هـ) وفيما يتعلق بفوائد وضع صك جديد، هناك تأييد قوي لاستكشاف فوائد وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن التأهب والاستجابة للجوائح، ليكون مكمّلاً للصكوك القائمة في هذا المجال، بما في ذلك اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). وينبغي في سياق وضع مثل هذه

الاتفاقية أو الاتفاق أو أي صك دولي آخر بشأن التأهب للجوائح والاستجابة لها، اتباع نهج حذر يعترف بالفوائد والتحديات المحتملة معاً.

(و) وعلى صعيد التنسيق مع الأمم المتحدة، كان هناك أيضاً طلب أعربت عنه دول أعضاء مختلفة من أجل الحصول على صورة كاملة عن الاستجابة للطوارئ في منظومة الأمم المتحدة ومهام مختلف الجهات الفاعلة المشاركة فيها.

٣- وتشمل الثغرات التي حددتها الدول الأعضاء والتي يلزم التصدي لها لتعزيز التأهب والاستجابة للجوائح، ما يلي:

(أ) ثغرات التمويل على الصعيدين المحلي والعالمي؛

(ب) بناء القدرات الأساسية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية والامتثال لها على المستويين الوطني ودون الوطني، وتعزيز المساءلة المتبادلة، من خلال الاستعراضات القُطرية المنتظمة والآليات المحتملة مثل استعراض التأهب الصحي الشامل؛

(ج) نظم المراقبة والإنذار المبكر؛

(د) الوقاية من المخاطر الحيوانية والبيئية وإدارتها كجزء من نهج الصحة الواحدة؛

(هـ) القدرات الإقليمية في مجالي التأهب والاستجابة؛

(و) تعزيز قدرات المختبرات، والتمكين من التبادل الفوري والشفاف للبيانات المتعلقة بفاشيات الأمراض، وتقاسم المُمرضات، وتعزيز التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن تبادل المعلومات والموارد؛

(ز) تعزيز سلطة منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك الوصول إلى مواقع تفشي الأمراض مع المراعاة الواجبة لسيادة الدول واحترامها؛

(ح) وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن الإجراءات اللازمة عند الإعلان عن طارئة صحية عامة تثير القلق على الصعيد الدولي، مع إمكانية وضع مستويات إنذار متوسطة تصدر على الصعيدين العالمي أو الإقليمي؛

(ط) إنشاء قوى عاملة متعددة التخصصات للطوارئ الصحية، يمكن نشرها فوراً، للتعرّف على الطوارئ الصحية والاستجابة لها؛

(ي) اعتماد نُظم رقمية تمكّن من التبادل المباشر للمعلومات وبيانات التسلسل الجيني؛

(ك) الوقاية من المخاطر الحيوانية والبيئية وإدارتها كجزء من نهج الصحة الواحدة، بما في ذلك نُظم وعمليات الترصّد العالمي؛

(ل) الالتزام الوطني بالاستثمار في التخطيط والتأهب المشترك بين الوزارات، بما في ذلك اتخاذ تدابير تحوطية لاقتناء الموارد وتخزينها وتمويل النُظم الصحية؛

(م) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية على تطوير وإنتاج وتوزيع اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات واللوازم الطبية؛

(ن) تحسين الوصول المنصف إلى التدابير المضادة، من خلال تقاسم المعارف والتكنولوجيا، وتحسين إدارة حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتدابير المضادة للجوائح/ الأوبئة ونُظم سلسلة الإمداد.

٤- وتقترح هيئة المكتب الخطوات القادمة التالية:

(أ) كما درجت العادة، ستعدّ هيئة المكتب موجز الاجتماع وتلتمس تعليقات الدول الأعضاء قبل وضعه في صيغته النهائية. وينبغي ألا ينظر إلى الموجز على أنه وضع سياسات أو توصيات للفريق العامل بأي شكل من الأشكال، بل هو مجرد مورد يمكن أن تستخدمه الدول الأعضاء للتفكير في مناقشات الفريق العامل حتى الآن ولحفز المزيد من المشاركة.

(ب) واعترافاً بالتقدم الموضوعي المحرز في الاجتماع الثاني، والجدول الزمني المفعم بالتحديات في أيلول/ سبتمبر، ستبحث هيئة المكتب إمكانية عقد دورات تحليل متعمق مواضيعية تركز على المجالات ذات الأولوية المبينة في الفقرة ٢ والثغرات المذكورة في الفقرة ٣، مع مراعاة التحديات التي تواجه جميع البلدان في سياق الاجتماعات الافتراضية.

(ج) ولتعزيز التقدم في المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه، ستعمل هيئة المكتب أيضاً معاً لجمع آراء أكثر تركيزاً من جميع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل. ومن هذا المنطلق، تقترح هيئة المكتب نشر الآراء المجمعة في أقرب وقت ممكن، كي تستفيد الدول الأعضاء من وجهات نظر بعضها البعض.

(د) وكما ذكرت عدة دول أعضاء، تقترح هيئة المكتب أن تُنشر الأدوات التي أعدتها الأمانة لهذا الاجتماع على الموقع الإلكتروني، بما في ذلك قاعدة البيانات، لكي يستخدمها الجميع في تقديم مدخلاتهم وتوصياتهم إلى الفريق العامل، ولاسيما أن هيئة المكتب ستبدأ ترتيبات جديدة هادفة مع شركاء خارجيين باتباع أسلوب العمل المتفق عليه للفريق العامل.

(هـ) وستسعى هيئة المكتب جاهدةً إلى ضمان أن تكون المنظمات المستفيدة من دعوة دائمة لحضور الاجتماعات قادرة على المشاركة وتقديم المدخلات بشأن المسائل التي تهمها.

وستنظر هيئة المكتب في إمكانية عقد الاجتماعات المقبلة في شكل حضوري/ مختلط.

= = =